

ميثاق لجنة التدقيق

تُشكّل لجنة التدقيق كلجنة تابعة لمجلس إدارة أرامكس و يحق لمجلس الإدارة تعديل هذا الميثاق في أي وقت.

I. الغرض

- تتولى لجنة التدقيق مساعدة مجلس الإدارة في القيام بمسؤولياته الرقابية فيما يتعلق ب:
- سلامة البيانات المالية.
 - مؤهلات واستقلالية مدقق الحسابات الخارجي المستقل.
 - أداء دائرة التدقيق الداخلي في أرامكس.

II. الصلاحية

- تتمتع لجنة التدقيق بصلاحيه مراقبة ومراجعة جميع المسائل المالية بالإضافة إلى نشاطات التدقيق الخارجي والداخلي لأرامكس. تخوّل اللجنة ل:
- الوصول غير المقيد لجميع السجلات (اليديوية والالكترونية) والممتلكات والموظفين في كافة وحدات و دوائر الشركة.
 - الاجتماع مع المدراء والمدققين الخارجيين والمدققين الداخليين و المستشار القانوني لأرامكس عند الحاجة.
 - الحصول على استشارات خارجية مهنية أو قانونية أو غيرها وتأمين الحضور لأي شخص تعتبر أن لديه خبرة أو دراية أو معرفة ذات علاقة.
 - التحقيق أو تفويض بالتحقيق لدائرة التدقيق الداخلي أو لوكالة خارجية في أية حالات أو مزاعم بالإحتيال أو سوء سلوك أخلاقي أو أية مخالفات أخرى ضد أي شخص في أرامكس.
 - التعيين و دفع الأتعاب والإشراف على عمل أية مؤسسة مهنية مسجلة (قانونية أو تعمل في التدقيق أو الاستشارات . . . الخ) تقوم أرامكس باستخدامها.
 - الحصول على المساعدة والتعاون اللازمين من الموظفين في وحدات و دوائر الشركة.
 - تعيين منسق للتدقيق لأجل المتابعة اليومية لنتائج التدقيق الخارجي والداخلي التي قد لا تتطلب عناية لجنة التدقيق.

III. العضوية

يتولى مجلس الإدارة تعيين اللجنة وفقاً لأنظمة هيئة الأوراق المالية. يجب أن تضم اللجنة ثلاثة (3) أعضاء على الأقل، على أن يكون جميعهم أعضاء غير تنفيذيين، وأن يكون عضوان اثنان (2) على الأقل أعضاء مجلس إدارة مستقلين.

إضافة لما تقدم، يجب أن تضم اللجنة عضواً واحداً (1) كخبير مالي ذو خبرة مالية حديثة وذات علاقة. و يُسمح بتعيين عضو أو أكثر من خارج الشركة في حال عدم وجود عدد كاف من الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة. و لا يجوز أن يشغل منصب عضو اللجنة من قبل شريك حالي أو سابق لمدقق الحسابات الخارجي الحالي للشركة. و يتم تطبيق هذا الشرط لمدة سنة واحدة اعتباراً من تاريخ توفقه عن كونه شريكاً، أو انتهاء أية مصلحة مالية في ذلك، أيهما يحدث لاحقاً.

يجب أن يكون رئيس اللجنة عضواً مستقلاً غير تنفيذي في مجلس الإدارة على أن يتم تعيينه من قبل مجلس الإدارة (و لا يجوز أن يكون رئيس مجلس الإدارة).
يقوم مجلس الإدارة بانتخاب أعضاء اللجنة ليعملوا لمدة ثلاث (3) سنوات، إلى حين انتخاب وتأهيل من يخلفهم أو إلى حين استقالتهم أو عزلهم. و يجب أن يتم التصويت على و تعيين أعضاء اللجنة خلال أول اجتماع لمجلس الإدارة المنعقد حديثاً. و يجوز إعادة انتخاب الأعضاء لعدد غير محدود من الفترات اللاحقة.

.IV. الاجتماعات

تجتمع اللجنة كلما دعت الحاجة، لكن ليس أقل من مرة واحدة كل ثلاثة (3) أشهر، في الوقت والمكان اللذين يعتبران مناسبين. و يحق أن يطلب عقد اجتماعات إضافية من قبل أي عضو أو المدقق الداخلي أو مدقق الحسابات الخارجي. يصادق جميع الأعضاء الحاضرين ويوقعون على أجنادات اجتماعات اللجنة و يتم حفظها من قبل سكرتير مجلس الإدارة. و يتم إرسال نسخ من محاضر الاجتماعات بعد اعتمادها و توقيعها إلى الأعضاء وذلك للاحتفاظ بها. يحتفظ سكرتير اللجنة بمحاضر اجتماعات اللجنة ، وفي حال رفض أي من الأعضاء التوقيع، يتم تسجيل اعتراض العضو في المحضر بالإضافة لأسباب مثل هذا الاعتراض في حال التصريح بالأسباب.

.V. النصاب القانوني

يشكل حضور عضوين اثنين (2) من أعضاء اللجنة نصاباً قانونياً لإبرام الأعمال في أي اجتماع. غير أنه يجب أن يكون رئيس اللجنة أحد هذين العضوين الحاضرين. و يتم البت بجميع المسائل في أي اجتماع من هذا القبيل، بشرط توفر النصاب القانوني، بموجب الأصوات المؤيدة للعضوين الحاضرين.

.VI. الواجبات والمسؤوليات المطلوبة قانونياً

تقوم لجنة التدقيق كحد أدنى بالمهام والواجبات التالية:

- اعتماد سياسة للتعامل مع مدقق الحسابات الخارجي وإبلاغ/توصية مجلس الإدارة بأية مسائل تحتاج لاتخاذ إجراء من طرف المجلس.
- تقوم لجنة التدقيق بالاجتماع مع مدقق الحسابات الخارجي بعد إنتهاء عملية التدقيق و تحضيراً للجمعية العمومية (بطريقة مستقلة عن مجلس الإدارة)، ليقوم المدقق بعرض نطاق و طريقة عمله و خدماته المقدمة للشركة. على أساسه تقوم اللجنة برفع تقرير لمجلس الإدارة تحدد فيه المسائل التي ترى أهمية اتخاذ إجراء بشأنه (إن وجدت) مع تقديم توصياتها.
- الرقابة على استقلال مدقق الحسابات الخارجي ومناقشته بشأن طبيعته ونطاق وكفاءة التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها.
- تجتمع اللجنة للتأكد من سلامة البيانات المالية ومراجعتها (بشكل ربع سنوي و سنوي) كجزء من عملها المعتاد خلال السنة و بطريقة مستقلة عن مجلس الإدارة و ذلك قبل الإعلان عنها للسوق، و على أساسه تقوم اللجنة برفع تقرير لمجلس الإدارة بتوصياتها (إن وجدت). وبشكل خاص يجب أن تركز اللجنة على ما يلي:
 - أية تغيرات في السياسات والممارسات المحاسبية

- تحديد المسائل التي تخضع لتقدير الإدارة التنفيذية.
- التعديلات الجوهرية الناتجة عن التدقيق.
- تقدير استمرار أعمال الشركة.
- التقيد بالمعايير المحاسبية التي تقرها هيئة الأوراق المالية و السلع.
- التقيد بلوائح الادراج والإفصاح والمتطلبات القانونية الأخرى المتعلقة بإعداد التقارير المالية. في حالة تعذر اجتماع لجنة التدقيق و مراجعة البيانات المالية قبل الإعلان عنها للسوق المالي، يقوم الرئيس التنفيذي للشركة و رئيس مجلس الإدارة بالتوقيع على البيانات المالية، على أن تقوم لجنة التدقيق بمراجعتها في وقت لاحق.
- التنسيق مع مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية و المدير المالي و الاجتماع بمدقي الحسابات الخارجيين مرة واحدة على الأقل في السنة.
- النظر في المسائل الهامة و غير العادية اللتي يجب الإبلاغ عنها في البيانات المالية و التعامل مع الشؤون التي يثيرها المدير المالي أو ضابط الامتثال أو مدققو الحسابات الخارجيين.
- مراجعة الضوابط المالية و الرقابة الداخلية و نظام إدارة المخاطر في أرامكس.
- مناقشة نظام الرقابة الداخلية مع الإدارة التنفيذية و ضمان فعالية عمله.
- مراجعة نتائج التحقيقات الرئيسية في مسائل الرقابة الداخلية التي يكلفها بها مجلس الإدارة، أو تتم بمبادرة للجنة و موافقة مجلس الإدارة.
- التأكد من وجود تنسيق بين مدقي الحسابات الداخلي و الخارجي لضمان توفر الموارد اللازمة للتدقيق الداخلي و لمراجعته و الرقابة على فعاليته.
- مراجعة السياسات و الإجراءات المالية و المحاسبية لأرامكس.
- مراجعة رسالة مدقق الحسابات الخارجي و خطة عمله و أية أسئلة جوهرية يطرحها على الإدارة فيما يتعلق بالسجلات المحاسبية أو الحسابات المالية أو أنظمة الرقابة و رد الإدارة و موافقتها عليها.
- التأكد من رد مجلس الإدارة في الوقت المناسب على الإستيضاحات و المسائل الجوهرية المذكورة في رسالة مدقق الحسابات الخارجي.
- وضع سياسة خاصة بالتقارير السرية التي يقدمها الموظفون. يجب أن تكون السياسة متعلقة بالمخالفات المالية و مسائل الرقابة الداخلية و أية مسائل أخرى مهمة لأرامكس. بالإضافة للتأكد من وضع إجراءات سليمة تسمح بشكل مستقل و عادل في المسائل التي يتم التبليغ عنها.
- مراقبة مدى التقيد بقواعد السلوك المهني.
- التأكد من التقيد بالواجبات و المسؤوليات المشمولة في هذا الميثاق.
- تقديم تقرير لمجلس الإدارة عن مدى امتثال اللجنة بالواجبات و المسؤوليات المشمولة في هذا الميثاق.
- النظر في أية مسائل أخرى يحددها مجلس الإدارة للجنة و يجوز لمجلس الإدارة تفويض لجنة التدقيق في بعض المسائل التي تكون له فيها سلطة اتخاذ القرار.

.VII الوصول للمعلومات المحدثه

الدائرة المالية لأرامكس بصورة عامة، والرئيس المالي بصورة خاصة، مسؤول عن تزويد لجنة التدقيق بمعلومات محدثة عن التغييرات ذات الصلة بالقوانين والأنظمة التي تؤثر على العمليات المالية والبيانات المالية لأرامكس. و يكون الرئيس التنفيذي مسؤولاً عن تزويد لجنة التدقيق بمعلومات محدثة عن التوصيات ذات الصلة و/أو التغييرات التي تحتاج للمعالجة ضمن إطار الحوكمة لأرامكس.

.VIII السياسة والإجراءات الخاصة بتقديم التقارير

بعد كل اجتماع للجنة، يجب أن تقدم اللجنة تقريراً خطياً إلى مجلس الإدارة بالإجراءات والنتائج والتوصيات التي تتوصل إليها بشفافية مطلقة، ليقوم مجلس الإدارة بمتابعة عمل اللجان و التحقق من التزامها بالأعمال الموكلة إليها. يقوم سكرتير اللجنة بتحضير التقرير و يقوم سكرتير مجلس الإدارة برفع التقرير إلى مجلس الإدارة بعد الموافقة عليه من قبل رئيس اللجنة.

.IX مسائل أخرى

يجري أعضاء اللجنة مراجعة سنوية لميثاقها ويقدمون التوصيات لمجلس الإدارة لإجراء أية تعديلات عليه.